

Distr.: General
11 January 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بيانغ (غابون)

المحتويات

البند ٨٦ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-16812 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٨٦ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع) (A/73/253)

١ - السيد كاريو غوميز (باراغواي): قال إن بلده ملتزم بسيادة القانون ويبذل كل جهد ممكن ليكفل توحي مؤسساته الأمانة في احترامها مبادئ العدالة والحرية والمساواة والحقوق المكفولة للمواطنين في ظل سيادة القانون. وفي باراغواي، لا يمكن الانسحاب من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان إلا من خلال إجراءات مماثلة لتلك المنطبقة على التعديلات الدستورية. واليقين القانوني وفعالية السلطة القضائية هما ركيزتان أساسيتان في باراغواي وهي تعتبر استقلال السلطة القضائية عنصراً أساسياً من عناصر سيادة القانون. ولذلك، ستعمل حكومة بلده على إصلاح النظام القضائي استجابةً للمطالب الداعية إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد وعدم المساواة والإفلات من العقاب، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز قدرة مجتمعات الشعوب الأصلية على الاحتكام إلى نظام العدالة.

٢ - وأردف قائلاً إن باراغواي قدّمت في تموز/يوليه ٢٠١٨ تقريرها الوطني الطوعي الأول عن تنفيذها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقامت أيضاً من خلال خطتها الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠ بتوجيه إدارتها العامة نحو تعزيز مركزها بوصفها دولة تضامنية لا تتسامح مع التمييز أو الفساد، وذلك عن طريق تحسين الشفافية وآليات الرقابة الحكومية. وشرعت أيضاً في برنامج لتحديث وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وملء وظائف الخدمة المدنية على أساس الجدارة والافتقار، وإضفاء الطابع المؤسسي على نموذج الإدارة العامة يقوم على النتائج.

٣ - وعلى الصعيد الدولي، ستواصل باراغواي الوفاء بالتزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة ملتزمة بمبادئ الحرية والعدالة والسيادة الوطنية واستقلال الدول وسلامتها الإقليمية. وتمثل سيادة القانون أداة لتعزيز الحوار السياسي والتعاون في إطار السعي إلى إيجاد حلول سلمية للمنازعات الدولية ولمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الجرائم الدولية.

٤ - ومضى يقول إن الجمعية العامة، التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، ينبغي أن تكون هي مركز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز سيادة القانون. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدور حاسم في تعزيز سيادة القانون على الصعيد

الدولي من خلال الامتثال بأمانة لأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، التي تكفل مشروعية قراراته وقانونيتها وتناسبها. وأعرب عن تأييد وفد بلده للإصلاحات التي شرع فيها الأمين العام في إدارة الأمم المتحدة، والتي ستساعد على تعزيز سيادة القانون من خلال زيادة الشفافية والمساءلة.

٥ - واحتتم كلامه بالقول إن حكومة بلده صدّقت خلال العام الماضي على اتفاقية مونتيفيديو لعام ١٩٣٣ بشأن حقوق الدول وواجباتها، ووقّعت أيضاً الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦ - السيد ليو يانغ (الصين): قال إن سيادة القانون، التي تمثل سمةً مهمة من سمات التقدم الاجتماعي، هي تطلّع مشترك للبشرية. وإن حكومة بلده مشاركة بقوة في النهوض بسيادة القانون على جميع المستويات. وليس هناك نهج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بتطبيق سيادة القانون، وللدول الحق في اختيار مسارها الخاص لتحقيق هذه الغاية، في ظل ظروفها الخاصة، والتعلم في الوقت نفسه من بعضها بعضاً على أساس طوعي. وفي هذا الصدد، عملت حكومة بلده على إقامة نظام اشتراكي لسيادة القانون بخصائص صينية وبناء بلد اشتراكي تحكمه سيادة القانون.

٧ - وعلى الصعيد الدولي، تدافع الصين بحزم عن النظام الدولي الذي تقع الأمم المتحدة في صميمه، وتدعو إلى تعددية الأطراف وتعزيز احترام القانون الدولي. وقال إن المشهد الدولي يشهد تغييراً عميقاً، حيث غدت نذر الأحادية والحماة بادية في الأفق. ولذلك فمن الأمور الأشد ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز توافقه بشأن تعددية الأطراف، وأن يدافع عن القانون الدولي، وأن يحافظ على سلطة الأمم المتحدة ودورها، متخذاً من ميثاقها مرتكزاً له. وإن مفهوم مجتمع المستقبل المشترك للبشرية الذي اقترحه الصين يحسّد استمرار روح الميثاق وتطورها ويمثل أفضل تفسير لتعددية الأطراف، ويتمشى مع القيم الجديدة والتوجهات الجديدة المتجسدة في سيادة القانون على الصعيد الدولي. وأعرب عن استعداد الصين للعمل مع جميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة لجعل النظام الدولي أكثر عدلاً وإنصافاً.

٨ - وأردف قائلاً إن مبادرة الحزام والطريق هي أعظم منفعة عامة على الإطلاق قدمتها الصين إلى العالم حتى اليوم. وهي مبادرة ترمي إلى تطبيق مفهوم مجتمع المستقبل المشترك للبشرية وتعزيز تعددية

الأطراف. ومن خلال الامتثال لمبادئ المشاورات الواسعة النطاق والمساهمات المشتركة وتقاسم المنافع في إطار مواصلة تنفيذ المبادرة، أبدت الصين وجميع البلدان الشريكة المعنية احترامها لروح سيادة القانون ومقتضياتها. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، شاركت الصين في استضافة منتدى دولي بشأن التعاون في مجال سيادة القانون في سياق المبادرة التي حضره ما يزيد على ٣٥٠ مشاركا من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

١٣ - ومع ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على البعد الدولي لسيادة القانون. وقالت إن من المهم في هذا الصدد الحصول على معلومات مفصلة بشأن الآليات التي تحظى بدعم عالمي، وإن وفد بلدها يأسف لأن الأمين العام ذكر محكمة العدل الدولية في تقريره بنفس الطريقة التي ذكر بها المحكمة الجنائية الدولية، التي لا تربطها بالتقرير سوى علاقة غير مباشرة جدا. ولم يتضح لوفد بلدها السبب في تناول التقرير "لآلية" غير مشروعة للتحقيق في الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، وهي آلية أنشأها الجمعية العامة في تجاوز لسلطاتها وانتهاك لميثاق الأمم المتحدة. وجددت التأكيد على دعوة الاتحاد الروسي للأمين العام والدول الأعضاء بعدم تقديم أي دعم لهذه الآلية على الإطلاق.

١٤ - وتابعت قائلة إن فرع التقرير الذي يتناول البعد الوطني لسيادة القانون يولي اهتماما لا داعي له لجوانب من قبيل عقوبة الإعدام ومكافحة الفساد والإرهاب والجريمة وعمليات حفظ السلام، وهي مسائل مكانها خارج هذا التقرير؛ ورأت أن لا قيمة مضافة لتكرار العمل بشأن هذه المواضيع في اللجنة السادسة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ترغب وحدة سيادة القانون في الاضطلاع بدور نشط في الجهود العالمية لمكافحة المخدرات، مع أن الهيئة المختصة بهذا العمل هي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يضطلع بعمل فعال في فيينا ولديه مكتب في مقر الأمم المتحدة. واعتبرت أن لا جدوى من وجود هيكل إضافي في هذا الشأن.

١٥ - وقالت إن التقرير يشجع الدول الأعضاء بقوة على الاستفادة من أدوات مثل الكتيبات التي تتناول معايير حقوق الإنسان، واستخدام الأسلحة النارية في مجال إنفاذ القانون، وتدابير مكافحة الفساد في السجون، من أجل تحسين فعالية العمل في مجالي سيادة القانون والأمن. وأردفت أن وفد بلدها يلتمس توضيحا بشأن تلك المبادرات، التي يرى أنها تنبثق من داخل الأمانة العامة ولم تحظ بموافقة الدول الأعضاء.

١٦ - وتابعت قائلة إن محاولة ربط مسألة سيادة القانون بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لم تحظ بتوافق الآراء في اللجنة السادسة، كما هو واضح في المناقشات التي جرت في الدورة الثانية والسبعين. ومع ذلك، يعيد الأمين العام تناول هذه المسألة في تقريره. وإن حق الدول في التنمية وتلقي المساعدة التقنية لتحقيق هذا الغرض،

ومن خلال الامتثال لمبادئ المشاورات الواسعة النطاق والمساهمات المشتركة وتقاسم المنافع في إطار مواصلة تنفيذ المبادرة، أبدت الصين وجميع البلدان الشريكة المعنية احترامها لروح سيادة القانون ومقتضياتها. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، شاركت الصين في استضافة منتدى دولي بشأن التعاون في مجال سيادة القانون في سياق المبادرة التي حضره ما يزيد على ٣٥٠ مشاركا من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

٩ - وفي خطوة مقبلة، ستقيم الصين على مختلف المستويات ومن خلال قنوات متعددة تعاوننا شاملا بشأن سيادة القانون. وستعمل على إنشاء آليات جديدة للتعاون، وتحديد أولوياته من خلال التشاور، وصياغة خطط العمل، وإيجاد الحلول الفعالة للمشاكل القانونية بغية تعزيز توافق الآراء، وبالتالي إرساء أسس سليمة للمبادرة فيما يتعلق بسيادة القانون. ومع تعميق التعاون في مجال سيادة القانون في سياق المبادرة، تأمل حكومة بلده في أن تصبح قدوة يمكن أن تحتذى بها البلدان الأخرى لتسخير التعاون في مجال سيادة القانون في تحقيق التنمية.

١٠ - ومضى يقول إن الصين تحيط علما بإشارة الأمين العام في تقريره (A/73/253) إلى عقوبة الإعدام، وتكرر تأكيد موقفها أن هذه المسألة تندرج في نطاق السيادة القضائية لكل دولة وأنه لا يوجد في الوقت الحالي توافق في الآراء بشأنها في المجتمع الدولي. ورأت أن لكل دولة الحق في أن تقرر بين الإبقاء على عقوبة الإعدام أو إلغاؤها، في ضوء ظروفها الوطنية ورغبات شعبها.

١١ - واختتم كلامه قائلا إن إقامة نظام سليم لسيادة القانون يصب في المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي. وانطلاقا من احترام أهداف ومقاصد الميثاق، فإن الصين جاهزة للعمل مع بقية المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على سيادة القانون وتحسينها والاضطلاع بدورها في بناء عالم مفتوح وشامل ونزيه يسوده السلام الدائم والأمن العالمي والرخاء للجميع.

١٢ - السيدة تشيرنيشيفا (الاتحاد الروسي): قالت إن اختيار النماذج الوطنية المتعلقة بسيادة القانون، بما في ذلك إدارة الدولة وهيكل أجهزة سلطتها هو شأن داخلي، ولا يمكن فصله عن مبادئ المساواة بين الدول، وسيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. واعتبرت أن إجراء تحليل شامل للخصائص الثقافية والتاريخية والقانونية والدينية وغيرها التي تميز النموذج الفريد لسيادة

مجدية. وإن أي تصريح يصدر عن اللجنة سيساعد على توجيه المناقشات في اللجنة السادسة والقرارات المتخذة في الجمعية العامة.

٢١ - وأعرب عن ترحيب تونغا بالمواضيع الفرعية المقترحة في تقرير الأمين العام، ولا سيما تنفيذ عناصر سيادة القانون الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتبادل أفضل الممارسات. وقال إن تونغا ممتنة للدعم الذي تلقته من أستراليا والسويد ونيوزيلندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وغير ذلك من شركاء التنمية في إطار الجهود التي يبذلها البلد لتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء. ويجري تنفيذ مشاريع الدعم من أجل تقوية المحاكم في البلد عن طريق تحسين نظم إدارة السجلات لديها، وتعزيز قدرتها على معالجة قضايا الأسرة والأحداث، ومساعدة الشرطة في تعميم مراعاة السياسات الجنسانية والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٢ - السيد ميزا - كوادرا (بيرو): قال إن حكومة بلده تؤكد من جديد التزامها بتعددية الأطراف وسيادة القانون والديمقراطية. ففي عالم يزداد ترابطاً، يكتسب الدفاع عن نظام دولي قائم على القواعد أهمية أساسية إذا أراد المجتمع الدولي التعامل بفعالية مع أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وقال إن حكومة بلده تعترف بإسهام الأمم المتحدة المهم للغاية في الترويج لنظام قائم على سيادة القانون التي هي الأساس في إقامة علاقات سلمية ومنصفة بين الدول.

٢٣ - وذكر أن بيرو، بصفتها عضواً حالياً في مجلس الأمن، ما فتئت تشجع التسوية السلمية للمنازعات، وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وتشدد على أهمية تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وآليات الإنذار المبكر اللازمة لهذا الغرض، أمثالاً للمواد ١ و ٣٤ و ٩٩ من الميثاق. وقال إن حكومة بلده يساورها بالغ القلق إزاء الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي. فلا يمكن صون السلام والأمن الدوليين دون احترام سيادة القانون.

٢٤ - وفيما يتعلق بآليات المساءلة الدولية، تولي بيرو اهتماماً كبيراً للأنشطة التي يضطلع بها كل من الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقال إن هذا

بما في ذلك من الأمم المتحدة، لا يتوقف على الامتثال أو عدم الامتثال لأي من معايير سيادة القانون؛ ولهذا السبب، يعارض الاتحاد الروسي مناقشة هذا الموضوع الفرعي في إطار اللجنة السادسة.

١٧ - ومضت تقول إنه سيكون من المفيد، من ناحية أخرى، مناقشة سبل تعزيز سيادة القانون بواسطة تقوية التعاون بين اللجنة ولجنة القانون الدولي. ويمكن أن تساعد هذه المناقشة على كفالة عدم إقحام مسائل دخيلة في الأعمال التي تضطلع بها اللجنة بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. واختتمت حديثها بالقول إن الاتحاد الروسي على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المهتمة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

١٨ - السيد تونيه (تونغا): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد الدور الأساسي لسيادة القانون في تنفيذ مبادئ الميثاق من خلال المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء والحكم الرشيد والشفافية، التي تمثل عناصر أساسية لتعزيز السلام والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي الشامل وحماية البيئة والقضاء على الفقر. وبغية تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء لأكثر الفئات ضعفاً في البلد، أنشأت تونغا، بمساعدة من أستراليا والسويد عن طريق جماعة المحيط الهادئ، مركزاً مجتمعياً للمعونة القانونية يقدم مساعدة قانونية مجانية إلى ضحايا العنف العائلي. وقال إنه يمكن حتى اعتبار مسألة المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء موضوعاً فرعياً في إطار البند الحالي من جدول الأعمال، نظراً لما تكتسبه من أهمية بالنسبة لسيادة القانون.

١٩ - وأردف قائلاً إن تدوين القانون الدولي وتطويره هما أمران حاسمان بالنسبة إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وإن تونغا ترحب ببدء فعاليات المؤتمر الحكومي الدولي المعني بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، الذي قررت الجمعية العامة عقده بموجب قرارها ٢٤٩/٧٢، بهدف إبرام اتفاق قوي وملزم بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٠ - وأعرب عن ترحيب تونغا أيضاً بقرار لجنة القانون الدولي في دورتها السبعين بإدراج موضوع بعنوان "ارتفاع مستوى سطح البحر من حيث الصلة بالقانون الدولي" في برنامج عملها الطويل الأجل، وقال إنها تتطلع إلى قيام اللجنة بإدراج الموضوع في برنامج عملها الجاري. فبالنسبة لدولة جزرية صغيرة نامية مثل تونغا والدول الساحلية عموماً، تترتب على ارتفاع مستوى سطح البحر آثار على سيادة الدول، ولكن الموضوع لم يُعالج بعد في إطار القانون الدولي بأي طريقة

٣٠ - السيد غيرتري (ناميبيا): قال إن ناميبيا أقرت، مع نيلها الاستقلال في عام ١٩٩٠، بأهمية سيادة القانون بوصفها وسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واعتمدت دستوراً يكرس مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وقد عملت الأمم المتحدة مع ناميبيا عن كثب لتنفيذ هذين المبدئين، بسبل منها إطار الأمم المتحدة للمساعدة في مجال الشراكات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

٣١ - وفي إطار الركيزة البيئية المؤسسية لهذا الإطار، قدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات والدعم البرنامجي لصياغة وتنفيذ السياسات والأطر التشريعية من أجل تعزيز سيادة القانون في ناميبيا. ويساعد هذا الدعم على كفالة امتثال ناميبيا للمعاهدات الدولية التي انضمت إليها أو صدّقت عليها. وإذ تدرك ناميبيا أهمية تعاونها مع الأمم المتحدة بشأن تشجيع سيادة القانون وتعزيزها على الصعيد الوطني، وقّعت في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ إطاراً جديداً للمساعدة يغطي الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣.

٣٢ - وقال إن وفد بلده يلاحظ بقلق ما ورد في تقرير الأمين العام (A/73/253) من إشارة إلى الاتجاهات العالمية المقلقة التي تقوّض استقلال السلطة القضائية. وبغية كفالة الفصل الكامل بين السلطة التنفيذية للحكومة والسلطة القضائية، أقرّ برلمان ناميبيا في عام ٢٠١٥ قانون السلطة القضائية وأنشأ المكتب المعني بالسلطة القضائية، الذي يتمتع باستقلال إداري ومالي. ومع تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أصبحت ناميبيا تنفذ نظاماً إلكترونيًا شبكية لتقديم المستندات القانونية وإدارة القضايا، استعاض بها عن الهياكل المعقدة القائمة على السجلات الورقية، وأدت إلى تحسين الشفافية والكفاءة في إقامة العدل. وتواصل ناميبيا النظر في أفضل الممارسات العالمية من أجل تعزيز نظام القضاء الإلكتروني لديها. وتبحث جميع الدول الأعضاء التي لم تنشئ بعد نظم القضاء الإلكتروني على النظر في إنشائها.

٣٣ - وتابع قائلاً إن اليقين القانوني يكتسي أهمية أساسية بالنسبة لسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب أن تدرك الدول الأعضاء حقوقها والتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية من أجل ممارسة هذه الحقوق والوفاء بهذه الالتزامات. ويجب أن يتسم القانون بالشفافية وأن يكون بالإمكان التنبؤ به على كل من المستويين الدولي والوطني من أجل كفالة الإنصاف في تنفيذه. وفي إطار السعي إلى تحقيق اليقين القانوني، قررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التماس رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن مسألة حصانة

الاهتمام يعكس الأهمية التي تعلقها بيرو على ضرورة توثيق الفضاء المرعومة توثيقاً مستفيضاً ليتسنى تقديم الجناة إلى العدالة.

٢٥ - ومضى يقول إن بيرو أدانت مراراً اختيار النظام الدستوري في فنزويلا وأعربت عن قلقها إزاء ما يُرتكب في هذا البلد من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وإذ أحاطت بيرو علماً بالنتائج التي خلص إليها فريق الخبراء الدوليين المستقلين التابع لمنظمة الدول الأمريكية، وتقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وجهت هي وخمس دول أطراف أخرى في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، طلباً إلى المدعية العامة للمحكمة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، لفتح تحقيق في مزاعم وقوع جرائم ضد الإنسانية في فنزويلا ابتداء من ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤.

٢٦ - وأعرب عن إدانة بيرو أيضاً لأعمال العنف والقمع وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في نيكاراغوا، على النحو الذي وثّقته لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقال إن بيرو عضو في الفريق العامل التابع لمنظمة الدول الأمريكية المعني بنيكاراغوا، الذي يهدف إلى المساهمة في البحث عن حلول سلمية ومستدامة للحالة في هذا البلد.

٢٧ - واعتبر أن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني يستدعي شن هجوم مباشر على الفساد الذي يتسلل إلى المؤسسات ويعطل إقامة العدل ويضعف ثقة المواطن في حكومته، وثقته في الديمقراطية وسيادة القانون في نهاية المطاف. وبناء على ذلك، فإن مكافحة الفساد تشكل أولوية بالنسبة لبيرو.

٢٨ - وتابع قائلاً إن وفد بلده يرى أن من المهم أن تختار اللجنة السادسة موضوعاً فرعياً لمناقشتها في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، يفضل وفد بلده اثنين من المواضيع الفرعية المقترحة في تقرير الأمين العام (A/73/253)، وهما "تعزيز سيادة القانون بتقوية التعاون بين اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة ولجنة القانون الدولي"، و "تعزيز المساءلة عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي على المستوى المحلي".

٢٩ - واحتتم كلامه بالقول إن بيرو تؤكد التزامها بالديمقراطية التعددية على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يتمشى مع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

في التقرير تفتتت على الحق السيادي للدول في اعتماد القوانين الخاصة بها، وتعارض مع الأحكام المتعلقة بعقوبة الإعدام المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي حين يعرب وفد بلده عن تقديره للجهود التي يبذلها الأمين العام، فهو يحتفظ على الفقرة ٨٠ من التقرير ويحث الأمين العام على توخي الحذر وتجنب تضمين الإشارات الخلافية بشأن مسائل تخرج عن نطاق تقريره ولا تتسق مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٣٧ - السيد سيمكوك (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الأمين العام حدد في تقريره عدة اتجاهات مثيرة للقلق تشمل وجود تحديات سياسية وأمنية كبيرة في جميع أنحاء العالم، أدى العديد منها إلى تقويض التقدم في مجالات المساءلة والشفافية وسيادة القانون. وإن أحد أكثر النتائج إثارة للقلق التي توصل إليها للأمين العام هو الاتجاه العالمي نحو تقويض استقلال السلطة القضائية. وأضاف قائلاً إنه يجب إتاحة المجال للمؤسسات القضائية للاضطلاع بأعمالها دون أي تدخل، وتطبيق الأطر القانونية المحلية السارية، حتى عندما يتعلق الأمر بقرارات الحكومة، وإدارة أعمالها دون خوف من الانتقام.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن ما يثير القلق أيضاً ما ورد في تقرير الأمين العام عن الفساد الذي يضعف الثقة في المؤسسات، ويزيد من احتلال التوازن بين أصحاب السلطة ومن لا سلطة لهم، ويزيد مع تحدي المعايير الدولية. ولذلك فقد كان من المناسب تماماً أن يعقد مجلس الأمن مؤخرًا اجتماعاً مكرسًا حصراً للنظر في هذه المسألة. وفي حالات ما بعد النزاع، تواجه الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى تحدياً هائلاً يتمثل في تقديم المساعدة دون القيام عن غير قصد بدعم شبكات الفساد التي قد تكون أسهمت في النزاع في المقام الأول. ولا عجب في أن الأطراف المتعاقدة تشير في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى وجود صلة مباشرة بين الفساد وتآكل سيادة القانون وتبرز ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر جسيمة بالنسبة لاستقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوّض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والأخلاقية والعدالة، ويعرّض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر.

٣٩ - وتابع قائلاً إن وفد بلده يسلم من ناحية أخرى بأن التقرير يتضمن أيضاً بعض المعلومات المشجعة. فعلى سبيل المثال، يرحب وفد بلده بالملاحظة الواردة في التقرير بشأن تضاعف عدد القضايا في أفغانستان منذ عام ٢٠١٤؛ ويشي أيضاً على ما تبذله الأمم المتحدة من جهود في السلفادور، حيث تشير التقارير إلى أن الدعم

رؤساء الدول فيما يتعلق بالعلاقة بين المادتين ٢٧ و ٩٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتزامات الدول الأطراف بموجب القانون الدولي. وقد أثرت حالة عدم اليقين الراهنة أيضاً على الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي. واختتم كلامه قائلاً إن ناميبيا تحت الدول الأعضاء على دعم اعتماد الجمعية العامة قراراً بإحالة المسألة إلى المحكمة لتوضيحها.

٣٤ - السيد مطر (مصر): قال إن حكومة بلده تؤكد على الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة وسيادة القانون. وإن المسألة واحترام القانون على الصعيدين الوطني والدولي هما الركيزتان الأساسيتان اللتان يمكن الاستناد إليهما في بناء مجتمعات آمنة ومستقرة. وبالنظر إلى ما يتسم به الفساد والإفلات من العقاب من طابع عابر للحدود وما ينجم عن ذلك من انعدام المساءلة، تكتسي الإرادة السياسية الحقيقية وسياسة عدم التسامح مطلقاً والتدابير الفعالة أهمية أساسية لمنع ومكافحة هذه الظاهرة بجميع أشكالها. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت مصر استراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ تقوم على سيادة القانون، وزيادة الشفافية، والفصل بين السلطات، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، وأقامت شراكة بين الحكومة والمجتمع من أجل التصدي للفساد.

٣٥ - وتابع قائلاً إن الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد لن تؤتي ثمارها ما لم تكن مقترنة بالعمل الثنائي والإقليمي. ومن الضروري تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما بهدف استعادة الأصول التي تم تهريبها بصورة غير مشروعة، وبهدف تجاوز التعقيدات القانونية أو الإجرائية ومنع استغلال التشريعات المتعلقة بالسرية المصرفية والملاذات الضريبية. ويجب على الدول الأعضاء تعقب الأموال المهربة واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع دخول أي أموال مشبوهة إلى أراضيها. ومن المهم أيضاً العمل على تسريع إجراءات استرداد هذه الأصول المهربة. ويكتسي تعزيز بناء القدرات أهمية أساسية في مكافحة الفساد. ويضطلع المجتمع الدولي والأمم المتحدة بدور مهم في هذا الصدد من خلال تعزيز أطر التعاون الثنائي والإقليمي والدولي.

٣٦ - وأعرب عن تقدير مصر لما يبذله الأمين العام من جهود جديرة بالثناء في مجال تعزيز وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. ومع ذلك، تضمن تقرير الأمين العام (A/73/253) إشارة غير مقبولة إلى عقوبة الإعدام مفادها أنها تتنافى مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وينبغي التذكير بأن احترام قوانين كل دولة ذات سيادة هو أحد أسس سيادة القانون. وإن هذه الإشارة الواردة

٤٣ - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها تنتهج سياسة عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالفساد. فالدراسة التي أجريت في عام ٢٠١٦ استناداً إلى تقارير الشرطة، والمشاورات، والمقابلات غير الرسمية، والادعاءات بالفساد، والبيانات العامة التي تغطي الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠١٦، خلصت إلى أن درجة الفساد في إريتريا ضعيفة. وفي السنوات الأخيرة، أقامت إريتريا شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز سيادة القانون والأمن البشري في البلد وفي جميع أنحاء منطقة شرق أفريقيا من خلال أنشطة مصممة خصيصا لمواجهة التحديات القائمة والتهديدات الناشئة. وأشارت إلى أن الحكومة حددت أيضا مجالات تعاون رئيسية مع بلدان أخرى في المنطقة، من بينها منع الجريمة والتحقيق فيها، وتنمية الموارد البشرية، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٤٤ - ومضت تقول إن إريتريا تقر أيضا بأهمية أن تكون الولاية على الأنشطة المتعلقة بسيادة القانون مسؤولية وطنية. وفي هذا الصدد، من المهم بناء قدرات الدول الأعضاء ومدها بالمساعدة التقنية المعززة، بناء على طلبها، لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الدولية على الصعيد الوطني.

٤٥ - السيد ميكيلادزي (جورجيا): قال إن حماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون يتطلبان إطارا قانونيا قويا ومؤسسات فاعلة يخضعان الأفراد والحكومات للمساءلة عن أفعالهم. ومنذ عام ٢٠١٢، عكفت جورجيا بنجاح على تنفيذ ثلاث مجموعات من الإصلاحات القضائية لضمان استقلال السلطة القضائية، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية. وأشار إلى أن مجموعة رابعة ستركز على إنشاء دوائر تجارية وضريبية متخصصة داخل نظام المحاكم في البلد. ومن المتوقع أن يكون لذلك أثر إيجابي على تثبيت الضمانات اللازمة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين والمساعدة على تحويل البلد إلى مركز إقليمي لتسوية المنازعات التجارية والمنازعات المتعلقة بالأعمال.

٤٦ - وأفاد بأن قانونا جديدا دخل، في تموز/يوليه ٢٠١٨، حيز النفاذ لضمان إجراء تحقيق شامل وشفاف ومستقل بشأن أي ادعاء بلجوء موظفي إنفاذ القانون للتعذيب أو إساءة المعاملة. وهو يكفل درجة عالية من الاستقلالية للمفتشين الحكوميين، بما في ذلك الحصانة من المقاضاة الجنائية والإجراءات الجنائية. واستطرد قائلاً إن جورجيا كانت واحدة من أوائل الدول التي انضمت إلى شراكة الحكومات المنفتحة وأصبحت الرئيسة الرائدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. واستضافت، بصفتها رئيسة، مؤتمر القمة العالمي الخامس

الذي تقدمه المنظمة في مجال أمن المجتمعات المحلية قد أسهم في تحقيق انخفاض كبير في جرائم القتل. وفي الأردن وتيمور - ليشتي وقيرغيزستان، قدمت مراكز المساعدة القانونية التابعة للأمم المتحدة مساعدة مجدية لكثير من الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.

٤٠ - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتمكن اللجنة السادسة من التوصل في الدورة الحالية إلى توافق في الآراء بشأن الموضوع الفرعي الذي سيتم تناوله في الدورة الرابعة والسبعين. ويمكن أن يؤدي ما اعتمد من ممارسات سابقة في مجال اختيار المواضيع الفرعية إلى مزيد من المناقشات المركزة والمثمرة بشأن سيادة القانون. وهناك إدراك ضمني في اللجنة مفاده أن الخطاب القانوني في أحسن الأحوال هو بديل لمعالجة المشكلات بوسائل أكثر خطورة. واختتم كلامه قائلاً إن هذا الإدراك نفسه يكتسي أهمية أساسية للحفاظ على سيادة القانون، وبالتالي النظام القانوني الدولي القائم على القواعد.

٤١ - السيدة غيريمدين (إريتريا): قالت إن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ ومبادئ القانون الدولي تكتسي أهمية قصوى في تحقيق السلام والأمن وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. فمن شأن احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أن يساعد على إقامة نظام عالمي عادل وآمن وسلمي.

٤٢ - وأضافت أن حكومة بلدها وقّعت وصدّقت على ما يربو على ١٠٠ من الاتفاقيات والصكوك الدولية التي انعكس عدد منها في القانونين الجنائي والمدني الجديدين للبلد، وأعدت وثيقة عمل بشأن تنفيذ صكوك دولية وإقليمية إريتريا طرف فيها. وأوضحت أن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني أمر حاسم بالنسبة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وذكرت أن تعزيز قدرة نظام العدالة الوطني على الترويج لسيادة القانون يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر السياسة الإنمائية لحكومة بلدها. فإريتريا اتخذت تدابير عديدة لإرساء مجتمع سلمي وشامل للجميع من خلال إقامة نظام عدالة شامل وفعال. وأشارت إلى أنه جرى تعزيز إمكانية الاحتكام إلى نظام العدالة والمشاركة فيه من خلال إنشاء محاكم مجتمعية بانتخاب المجتمعات المحلية للقضاة كل سنتين؛ ويجب أن يكون أحد المرشحين في كل دورة انتخابية امرأة. وأسهم انتخاب قاضيات في الجهود الوطنية الرامية إلى كفالة زيادة مشاركة المرأة في العملية القضائية.

الآفات تهديدات لسيادة القانون. وختم حديثه قائلاً إن وفد بلده يعترف بالترايط القوي بين سيادة القانون والتنمية وسيظل ملتزماً بتنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٥١ - السيد تانغ (سنغافورة): قال إن بلده ما انفك يؤيد الرأي القائل بأن سيادة القانون هي قيمة عالمية. وهي تشكل، على الصعيد الوطني، أحد المبادئ الأساسية التي قامت على أساسها الدولة، وهي تواصل توفير الإطار من أجل أداء عملها على نحو سليم. وشدد على أنها توفر، على الصعيد الدولي، الأساس للعلاقات الدولية فيما بين الدول، وهي تقوم بدور أساسي لصون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة.

٥٢ - ومضى يقول إن المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف تؤدي دوراً محورياً في ترسيخ سيادة القانون على الصعيد الدولي. وهي تعزز عملية الانضمام وتشجع التوافق الدولي في الآراء، وتوفر الثقة في حقوق الدول والتزاماتها والمساءلة بشأنها، وتيسر تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ولهذا السبب، شاركت سنغافورة بنشاط في إعداد مجموعة كبيرة من المعاهدات المتعددة الأطراف، وساهمت في عمل الهيئات الدولية مثل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال).

٥٣ - وأردف قائلاً إن سنغافورة ترأست، في عام ٢٠١٨، المؤتمر الحكومي الدولي لإعداد نص صك دولي ملزم قانوناً، يُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ووضعت الأونسيترال، في دورتها الحادية والخمسين التي عُقدت في عام ٢٠١٨، الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة وأقرتها. وأوصت أيضاً بأن تنظر الجمعية العامة في اعتماد مشروع الاتفاقية وأن تأذن بإقامة حفل التوقيع في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٩ في سنغافورة، وأن تعرف الاتفاقية باسم "اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة".

٥٤ - وأضاف أن سنغافورة تعتقد اعتقاداً راسخاً بدورها في بناء القدرات في مجال القانون الدولي. فبرنامج سنغافورة للتعاون، وهو المنبر الرئيسي لتقديم المساعدة التقنية في البلد، ينقذ برامج لبناء القدرات في مجال القانون الدولي منذ عام ٢٠٠٦. وأوضح أن سنغافورة أجرت، في آب/أغسطس ٢٠١٨، دورة دراسية عن القانون الدولي وتطبيقه، وستنظم المزيد من الدورات الدراسية عن القانون الدولي في عام ٢٠١٩. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨،

للشراكة في تموز/يوليه ٢٠١٨، وهو مؤتمر كان يهدف لإنشاء وتوطيد تحالفات من أجل خدمة المواطنين على نحو أفضل.

٤٧ - واسترسل قائلاً إن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية تمثل أحد العناصر الأساسية لسيادة القانون على الصعيد الدولي، ويشكل توسيع نطاق قابلية التقاضي في المنازعات الدولية أمراً حيوياً لكفاءة المؤسسات القضائية الدولية. فجورجيا هي إحدى الدول الأعضاء الـ ٧٣ التي تعترف بالاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية. وأكد أن جورجيا أصدرت التشريعات الكفيلة بتنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها عاملاً تمكينياً للتعاون الكامل مع المحكمة. وأضاف أن جورجيا ستستضيف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى من أجل تعزيز علاقات التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية وبلدان من أوروبا الشرقية وغرب آسيا، وذلك احتفالاً بالذكرى السنوية العشرين لنظام روما الأساسي.

٤٨ - السيد بوديال (نيبال): قال إن الدستور الديمقراطي والشامل للجميع الذي أصدره بلده في عام ٢٠١٥، يكفل التقيد بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحوكمة الديمقراطية، واستقلال السلطة القضائية. وأشار إلى أن هدف صون السلم والأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسيادة القانون على الصعيد الدولي، وهو يشكل الأساس للتعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول.

٤٩ - وأعرب عن تأكيد نيبال التزامها الثابت بالمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق وتمسكها القوي بمبادئ المساواة في السيادة والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وأفاد بأن نيبال طرف في ٢٤ صكاً من مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وقد أدرجتها في تشريعاتها الوطنية. ودخل نصان تشريعيان جديداً حيز النفاذ في عام ٢٠١٨، هما قانون الإجراءات الجنائية والقانون المدني اللذان واءما القوانين المحلية القائمة مع القانون الدولي والممارسات الدولية وكان الهدف منهما تعزيز سيادة القانون وضمان المساءلة عن المسؤولية المدنية والجنائية على حد سواء. وتمثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة رقابية مستقلة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، امتثالاً كاملاً لمبادئ باريس.

٥٠ - واستطرد قائلاً إن على المجتمع الدولي أن يعزز التعاون والعمل بصورة أكثر اتساقاً لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وتغير المناخ، وتشكل جميع هذه

٥٩ - وقالت إن وفد بلدها يكرر تأكيد أهمية الحفاظ على التوازن في تطوير الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون. واسترسلت قائلة إنه يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام في الأمم المتحدة لسيادة القانون على الصعيد الدولي. واعتبرت أن ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الواردة فيه أساسية لتعزيز العلاقات الدولية على أساس سيادة القانون.

٦٠ - وأشارت إلى أن المنازعات الدولية لا يمكن تسويتها بالوسائل السلمية إلا من خلال الحوار والمفاوضات. واختتمت حديثها بالقول إن عمل محكمة العدل الدولية يؤدي دوراً أساسياً في هذا الصدد، من حيث إنه لا يساهم في تعزيز سيادة القانون وتوطيده ونشره فحسب، وإنما هو أساسي أيضاً للوفاء بالالتزامات المتعلقة بكفالة المساواة بين جميع الدول في السيادة، وهو مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة.

٦١ - السيد بن مؤمن (بنغلاديش): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد أهمية تناول الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون على نحو متوازن، ويؤيد الرأي القائل بأن سيادة القانون عامل تمكيني حاسم لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالالتزامات المنظمة المتعلقة ببناء القدرات على الصعيد الوطني، ذكر أن بنغلاديش توافق على الأهمية المتعلقة على التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة، بسبل منها الترتيب المتصل بجهة التنسيق العالمية المعنية بعمل الشرطة والعدالة والإصلاحات. وهي تعترف بضرورة تعزيز الموارد اللازمة لدعم عمل الأمم المتحدة لسيادة القانون، ولا سيما في التخطيط للمرحلة الانتقالية في عمليات حفظ السلام.

٦٢ - وأكد أن بنغلاديش تبذل جهوداً حثيثة لمعالجة الثغرات في نظم العدالة والمساءلة، وبالتالي بلوغ الغايات المتعلقة بسيادة القانون في إطار أهداف التنمية المستدامة. ففي هذه العملية، تركز بنغلاديش على تعزيز استقلال السلطة القضائية، وتوسيع نطاق الاحتكام إلى القضاء للفئات الضعيفة، وإذكاء الوعي بضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، وإجراء الإصلاحات القانونية تدريجياً تمثياً مع الالتزامات الدولية والتطلعات والآراء الوطنية المتغيرة.

٦٣ - وأوضح أن أزمة الروهينغا الإنسانية الأخيرة أدت إلى المطالبة بالعدالة والمساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها سلطات ميانمار ضد هذه الطائفة في ولاية راخين. وشدد على أن ضمان المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة التي تعرض لها الروهينغا سيكون أمراً حاسماً لتيسير العودة الآمنة والكرامة والطوعية إلى ديارهم. ومن المهم متابعة الملاحظات والتوصيات الصادرة عن بعثة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأعرب عن ترحيب وفد

ستستضيف البرنامج الخارجي لأكاديمية القانون الدولي بلاهاي بشأن موضوع المسائل المعاصرة في القانون الاقتصادي الدولي.

٥٥ - وفيما يتعلق بالنقاط التي أثّرت في تقرير الأمين العام (A/73/253)، قال إن سнгаورة تشيد بالدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لتعزيز آليات الرقابة ولمكافحة الفساد. وهي توافق على أن الفساد يمثل ممارسة مدمرة يجب القضاء عليها. وأكد أنها ترحب بالجهود الرامية إلى تحسين التنسيق والاتساق داخل الأمم المتحدة بشأن المساعدة في مجال سيادة القانون، وتشجع وحدة سيادة القانون على مواصلة جهودها الرامية إلى إشراك الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٥٦ - واستدرك قائلاً إن سнгаورة لا توافق على التعليقات المتصلة بعقوبة الإعدام التي لا يحظرها القانون الدولي. فعقوبة الإعدام هي أولاً وقبل كل شيء مسألة عدالة جنائية وليست مسألة من مسائل حقوق الإنسان. فلكل دولة الحق السيادي وغير القابل للتصرف فيه في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية ونظامها في مجال العدالة الجنائية. وبناء على ذلك، فإن لكل دولة أن تحدد ما إذا كان ينبغي لها الإبقاء على عقوبة الإعدام أو إلغاؤها، وأن تحدد أنواع الجرائم التي تطبق عليها عقوبة الإعدام، على أن تراعي مراعاة كاملة تاريخ شعبها، وأعرافها القانونية وظروفها على الصعيد الوطني. ومضى يقول إن مسألة العمل بعقوبة الإعدام ليست مما يجوز للأمم المتحدة أو الأمين العام أن يصدر بشأنها تشريعاً نظراً لعدم وجود توافق آراء دولي ضدها. وليست أيضاً مما يبيع لمجموعة واحدة من البلدان أن تفرض آراءها على مجموعات أخرى. وأعرب عن أمل وفد بلده أن يستوعب الأمين العام في تقاريره المقبلة مختلف وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة ويعرضها بطريقة موضوعية ومحيدة ودون تعصب لمجموعة دون أخرى.

٥٧ - السيدة إرغويو غونزاليس (نيكاراغوا): قالت إن بلدها يناصر سيادة القانون ويسلم بمسؤولية الدولة عن الحفاظ على الديمقراطية والسيادة والشفافية والإنصاف في جميع الأوساط. فنيكاراغوا وصلت العمل على استعادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للسكان، مع التركيز بوجه خاص على حقوق الإنسان للمرأة والطفل، وحقوق جميع المواطنين في الصحة، والتعليم، والحصول على الأراضي والاحتكام إلى القضاء والعيش في سلام.

٥٨ - وأضافت قائلة إن تعزيز سيادة القانون يتطلب احترام المؤسسات القانونية لجميع الدول، والاعتراف بحق الدول السيادي في اختيار شكل حكومتها، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير.

٦٦ - واسترسل قائلاً إن بنغلاديش، بوصفها دولة ملتزمة بنظام قانوني دولي يقوم على القواعد، تولى الأولوية العليا لعمل المنظمة في وضع الصكوك والأعراف والمعايير والقواعد الدولية وتعزيزها. وستدعم بنشاط العمل على اعتماد صك دولي ملزم قانوناً لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهي تواصل دعمها لاختتام الأعمال المتعلقة بإعداد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وتتطلع إلى إحراز تقدم ملموس بشأن وضع صك دولي لحقوق الإنسان يعالج مسألة الشيخوخة.

٦٧ - وأضاف أن بنغلاديش تولي أهمية خاصة للجهود الرامية إلى كفالة تطبيق القانون الدولي من أجل فضاء إلكتروني مفتوح وآمن وشامل للجميع. وتشدد على أهمية التقيد بالمعايير الدولية لتنظيم سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني. وتقر بالحاجة إلى وضع المزيد من القواعد والمعايير بمشاركة جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، وهي تحت الأمين العام على أن يولي مزيداً من الاهتمام إلى هذه المسألة في سياق ما ستضطلع به المنظمة من أنشطة وتعدده من تقارير مستقبلاً فيما يتعلق بسيادة القانون.

٦٨ - وأردف قائلاً إن وفد بلده أحاط علماً بالتعليقات والملاحظات على عقوبة الإعدام الواردة في تقرير الأمين العام. وبينما تعكف اللجنة الثالثة على النظر في هذه المسألة، فإنه يحث الأمين العام على تجنب التعميمات الفضفاضة دون إيلاء الاعتبار الواجب للحقائق الخاصة بكل سياق وضرورة احترام سيادة الدول. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سن برلمان بنغلاديش في الآونة الأخيرة قانوناً بشأن السلامة على الطرق ينص على عقوبة الإعدام، استجابة لطلب شعبي عام. وخلص إلى أن تغيير آراء المجتمع عملية تدريجية وليست عملية موجهة من الخارج.

٦٩ - وفيما يتعلق بالمواضيع الفرعية التي يمكن مناقشتها في إطار البند الحالي من جدول الأعمال، قال إن بنغلاديش تفضل موضوعاً فرعياً عن تعزيز المساءلة عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي على الصعيد المحلي، ولكنها تظل منفتحة للنظر في اقتراحات أخرى، وتأمل ألا يتكرر المأزق الذي حصل في الدورة الثانية والسبعين بشأن اختيار موضوع فرعي.

٧٠ - السيدة باه - تشانغ (سيراليون): قالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقواعد القانون الدولي الأخرى، بما في ذلك

بلده باعتماد المجلس في الآونة الأخيرة قراراً بشأن حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار. وهو يتطلع إلى تعيين الأمين العام أعضاء الآلية المستقلة الموكّل إليها بموجب القرار جمع الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي في ميانمار منذ عام ٢٠١١ وتوحيدها وحفظها وتحليلها.

٦٤ - ومضى يقول إن بنغلاديش ستواصل، بوصفها دولة طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، دعم عمل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، عملاً بالحكم الذي أصدرته الدائرة التمهيدية بشأن الاختصاص القضائي للمحكمة بمسألة الإبعاد القسري للروهينغيا من ميانمار إلى بنغلاديش. ويجب أن تبرهن ميانمار على احترامها لسيادة القانون الدولي والامتناع عن ارتكاب الأعمال الاستفزازية ضد مصالح بنغلاديش. ففي الأسبوع الماضي فقط، عقب احتجاج رسمي قدمته بنغلاديش، قامت سلطات ميانمار بتصحيح خرائط بعض مواقعها الرسمية على شبكة الإنترنت التي ادعت أن جزيرة سانت مارتن، وهي جزء من أراضي بنغلاديش، تابعة لميانمار. وأوضح أن أحد هذه المواقع هو موقع إدارة السكان بوزارة العمل والهجرة والسكان، الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقال إن وفد بلده يحث جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية على توخي الحذر حتى لا تصبح، عن غير قصد، مرتبطة بأعمال استفزازية من هذا القبيل.

٦٥ - وشدد على أن بنغلاديش تظل ملتزمة بتيسير ولايات سيادة القانون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بطرق منها الدور النشط الذي تضطلع به البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأكدت باستمرار على البعد الجنساني في تنفيذ ولايات حفظ السلام وفي دعم الدول المضيفة المعنية. وأفاد بأنها وفرت، في السنوات الأخيرة، موظفين مؤهلين لأداء المهام في الهيئات القضائية والإصلاحات في سياق العديد من بعثات حفظ السلام. وواصلت تقييم مدى إلمام موظفيها بمعايير الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، مما يساعد على تحسين فهمهم وكفاءتهم المهنية ومساءلتهم على الصعيد الوطني. وقال إن حكومة بلده يساورها بالغ القلق إزاء الهجمات العشوائية ضد حفظة السلام، التي ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية الخطيرة. وهي تحت الأمم المتحدة على مواصلة دعم النظم القضائية للدول المضيفة المعنية في جهودها الرامية إلى تقديم الجناة إلى العدالة، والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب المستفحلة.

الأخرى بدعم من مشروع سيادة القانون وحقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الشفافية في الجهاز القضائي.

٧٤ - وأضافت أن سيراليون أدخلت مجانية التعليم العام بمهدف التصدي للأمية، وإزالة العبء المالي عن الآباء والتشجيع على إلحاق البنات بالمدارس. والمهدف الأساس هو تنمية رأس المال البشري، وتفتح المجتمع وجعل المواطنين أكثر استنارة. وأكدت أن سيراليون ملتزمة التزاماً قوياً بتعزيز المساءلة عن الجرائم الفظيعة بموجب القانون الدولي على الصعيدين المحلي والدولي. وأوضحت أن إدراج اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها ضمن القانون المحلي في عام ٢٠١٢ يرتبط بمواصلة جهود البلد من أجل مكافحة الإفلات من العقاب. وجعلت سيراليون أيضاً إطارها القانوني المحلي متسقاً مع آليات العدالة الجنائية الدولية القائمة.

٧٥ - واسترسلت قائلة إن النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يستلزم بناء القدرات. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى البرامج الجامعية القائمة، فإن سيراليون بصدد إنشاء أكاديمية السلك الدبلوماسي لبناء القدرات، وهي ترحب بأعمال برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه للمساعدة على تحسين فهم القانون الدولي.

٧٦ - وأخيراً، قالت إن وفد بلدها ما فتى يقدر المتطلبات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة والمكرسة لتطوير سيادة القانون، بما فيها لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وهو يدعو إلى التوازن الإقليمي والإنصاف على نطاق منظومة الأمم المتحدة في زيادة تطوير القانون الدولي.

٧٧ - السيد نفتاتي (ليبيا): قال إن وفد بلده يثني على الأمين العام للتقرير الذي أعده (A/73/253)، ويثني فيه بوضوح الصلة بين سيادة القانون والركائز الثلاث للأمم المتحدة أي السلام والأمن الدوليان، والتنمية، وحقوق الإنسان. وذكر أن ليبيا تسعى إلى أعمال سيادة القانون، لأنها تشكل حجر الزاوية لضمان المساواة والعدالة للجميع وتعزيز الحكم الرشيد. وأوضح أن الأطر الوطنية لازمة لتنفيذ سيادة القانون بما يتماشى مع القانون الدولي. وعلى الصعيد الوطني، تأمل ليبيا في أن تواصل جهودها الرامية إلى التعجيل ببناء دولة يضمن دستورها الحريات الأساسية، والنقل السلمي للسلطة السياسية، واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، وفي أعقاب اعتماد قانون الانتخابات في البلد سيعرض مشروع الدستور على الاستفتاء، ومن ثم إنجاز عملية إعادة بناء البلد.

المساواة في السيادة بين الدول، وهو نظام قائم على القواعد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وأفادت بأن من شأن اتخاذ خطوات لتعزيز سيادة القانون أن يساعد أيضاً على إقامة صلة منسودة بين سيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦.

٧١ - وقالت إنه لا يوجد نموذج واحد لتعزيز سيادة القانون، وإنما يجب الالتزام بالمبادئ الأساسية والعناصر الرئيسية التي أعادت الجمعية العامة تأكيدها في قرارها ١١٩/٧٢، حتى مع استمرار تطور النظام الدولي. وأشارت إلى أن الأمين العام محق في تقريره إلى الدورة الثانية والسبعين (A/72/268) عندما أشار إلى أن سيادة القانون هي نتيجة تستلزم مواصلة الجهود الرامية إلى مواكبة التطور المستمر للمجتمعات. وذكرت أن سيراليون تعرب عن شكرها للأمين العام لما قدمه من دعم لبرامجها المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان، ولا سيما البرامج المتعلقة بالخفارة المجتمعية، وحقوق المرأة في الإجراءات القانونية العرفية، وجهودها الرامية إلى منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما، إضافة إلى عمل المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون.

٧٢ - واستطردت قائلة إن سيراليون حافظت على التزامها بالحكم الديمقراطي، كما يتضح من نقل السلطة سلمياً وإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، وهي تقر بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون في تلك العملية. وخلصت إلى أن سيراليون هي الآن نموذج ناجح لديمقراطية مستقرة ذات جذور راسخة في مجال سيادة القانون. وقالت إنها تنظر إلى السلام والأمن باعتبارهما ركيزتين لبناء مجتمع سلمي وعادل وشامل للجميع. ولذا فهي تسعى إلى تنفيذ توصية لجنيتها المعنية بالحقبة والمصالحة الخاصة بتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك من أجل مواطنة جديدة وعادلة في سيراليون، مع نشر ثقافة جديدة تقوم على الاحترام المتبادل والتفاهم والتسامح من جانب السيراليونيين تجاه جميع السيراليونيين والشعوب الأخرى. وأفادت بأن البرلمان سينشئ لجنة مستقلة للسلام والتلاحم الوطني.

٧٣ - ومضت تقول إن سيراليون تشارك، في إطار تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، في تنظيم المسارات من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة وفي فرقة العمل المعنية بالاحتكام إلى القضاء التابعة لها، وواصل مجلس المساعدة القانونية التابع لها توفير خدمات المعونة القانونية الموثوقة والمستدامة والميسورة المنال والتكلفة للأشخاص المعوزين. وقالت إنها اضطلعت أيضاً بالعديد من الأعمال

٨٢ - وأشار إلى أن الشرق الأوسط يعاني حالياً من أزمة بسبب عدوان بعض الدول التوسعية التي تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مما يزعزع استقرار المنطقة ويقوض سيادة القانون، في انتهاك صاخر للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فمن الأهمية بمكان معالجة المخاطر التي تتهدد سيادة القانون والتي تولدها الخطابات المتطرفة، وتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات وكفالة إخضاع البلدان التي تدعم الإرهاب للمساءلة.

٨٣ - ومضى يقول إن الفصل السابع من الميثاق يعترف بالدور الأساسي الذي تقوم به المنظمات الإقليمية في دعم سيادة القانون وتعزيز الاستقرار واحتواء النزاعات قبل أن تصبح تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ولذا يجب على الدول أن تبدي حسن النية في تنفيذ الاتفاقات الإقليمية والدولية التي هي أطراف فيها. ويجب أن تعالج أيضاً النزاعات الإقليمية ومشاكل المنظمات الحكومية الإقليمية. ويجب تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية في مجال سيادة القانون.

٨٤ - السيد فارانكوف (بيلاروس): قال إن وفده يرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. والدول المستقرة التي تعمل على نحو فعال هي بمثابة الجهات الضامنة لسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ولأمن ورفاه شعوبها. وغالباً ما ترتكب الجرائم ضد الإنسانية في الحالات التي تفتقر فيها الدول إلى القدرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة، مما يدخل مناطق بأكملها في حالة من الفوضى وانعدام القانون. وهذا مجال ينبغي أن تتركز عليه الموارد المحدودة للأمم المتحدة. ودعم المبادئ الأساسية للقانون الدولي ليس أقل أهمية، ويشمل ذلك حرية الدول في اختيار نهجها وأولوياتها الإنمائية دون تدخل خارجي. وبدون الدعم الفعلي لتلك المبادئ، لا يمكن أن يكون هناك نظام قائم على القواعد في العلاقات الدولية.

٨٥ - وأضاف قائلاً إنه ليس من الواضح أي المعاهدات الدولية العالمية استخدم في تقرير الأمين العام (A/73/253) كأساس استشهد به لوصف العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بكونه جريمة خطيرة بموجب القانون الدولي. كما إنه من المشكوك فيه ما إذا كان هناك ما يبرر اهتمام الأمم المتحدة بوحدة فحسب من الجرائم المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة. وكفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية الخارجة من النزاع تتطلب تحديد أولويات

٧٨ - وأشار إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب تدعو إلى بذل الجهود لمكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة وتعزيز مؤسسات إنفاذ القانون على المستوى المحلي، بمساعدة المنظمات الدولية في إطار برامج التعاون المختلفة. وأكد أن ليبيا تعمل مع أقسام حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون التابعة لمجلس حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في هذا الصدد.

٧٩ - وأضاف أن ليبيا تؤكد من جديد احترامها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات المتصلة بها وبغيرها من القواعد الدولية، بما فيها القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول. واسترسل قائلاً إن ليبيا تشدد على أهمية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية واستخدام الآليات المنشأة في إطار القانون الدولي، بما في ذلك محكمة العدل الدولية. وذكر أن الإلمام بالقانون يشكل عاملاً أساسياً لتعزيز سيادة القانون ومنع بعض الجرائم وتعزيز السلام والاستقرار؛ ولذلك فإن من الأهمية بمكان نشر جميع جوانب سيادة القانون من خلال بناء قدرات الدول، بناء على طلبها، واحترام الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل دولة، بالإضافة إلى إنشاء شبكات للمعلومات وتبادل الخبرات وتنظيم برامج التدريب من أجل تحسين المعرفة بالقانون الدولي، لا سيما في البلدان النامية.

٨٠ - السيد العزيزي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن حكومة بلده تؤكد من جديد على الاحترام الكامل لسيادة القانون، الذي يضمن السلام والأمن الدوليين. وهي ترحب بتقرير الأمين العام والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها في مجال سيادة القانون، بوسائل منها تطوير أدوات التدريب لأفراد الشرطة والموظفين القضائيين.

٨١ - واستطرد قائلاً إن سيادة القانون تشكل حجر الزاوية في السياسة الداخلية والخارجية للبلد. فعلى الصعيد الوطني، وللسنة الرابعة على التوالي، تصدرت الإمارات العربية المتحدة بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط في تصنيف مؤشر سيادة القانون الذي وضعه مشروع العدالة العالمية، ويعود الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، تقتضي التحديات التي تواجه الإمارات العربية المتحدة أن تضطلع بدورها كاملاً في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وكذلك في تعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة غسل الأموال والفساد والاتجار بالبشر والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وشدد على أن الإمارات العربية المتحدة تمثل للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي هي طرف فيها.

٩٠ - السيدة سيراتو (هندوراس): قالت إن سيادة القانون تؤدي دوراً محورياً في تنفيذ الركائز الثلاث للأمم المتحدة وأن سيادة القانون والتنمية يعزز أحدهما الآخر. وتعمل هندوراس حالياً على السياسات الرامية إلى تمكين المرأة من الناحية القانونية بحيث تمتلك فرصاً متساوية للمشاركة في الحياة السياسية والتشريعية وعمليات صنع القرار المحلية والحق في الملكية والحصول على التمويل. ولا يمكن الاستهانة بالتحديات التي تنطوي عليها كفالة المساواة القانونية للفئات الأكثر ضعفاً والفقراء. وذكرت أن وحدة سيادة القانون تؤدي دوراً هاماً في معالجة هذه الحالة من خلال تنسيق برامج التعاون القانوني وفي مجال العدالة الاجتماعية، على نحو ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدها من خلال عمله في مجالات العدالة والأمن الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٩١ - وقالت إن حكومة بلدها تعرب عن تقديرها للأمم المتحدة لدعم الحوار السياسي الوطني الجاري حالياً في هندوراس، والذي يتمثل أحد أهدافه في اقتراح إصلاحات من أجل وضع نموذج جديد للانتخابات للمساعدة في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني. وعلى الصعيد الدولي، لا تتقيد هندوراس بمعايير الأمم المتحدة فحسب، ولكنها تلجأ دوماً إلى آليات المنظمة للتسوية السلمية لمنازعاتها مع الدول الأخرى.

٩٢ - وأضافت قائلة إن حكومتها أظهرت عزمها القوي على التصدي للفساد والإفلات من العقاب، مستفيدة في ذلك من كل من تشريعاتها الوطنية ودعم المجتمع الدولي للحفاظ على سيادة القانون وحياتها. كما أطلقت خطة عمل لتعزيز النزاهة العامة، وكفالة تحسين إدارة الموارد العامة والخدمات العامة، بمشاركة واسعة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والوكالات الحكومية. واعترفت شراكة الحكومات المفتوحة بالخطة باعتبارها نموذجاً. ومن أجل تنفيذها، أنشأت هندوراس مؤخراً وحدة مشتركة بين الوكالات معنية بالشفافية للعمل على تأسيس دولة أكثر انفتاحاً وشفافية ومسؤولية وفعالية.

٩٣ - وقالت أخيراً إنه لكي تعم سيادة القانون، لا يكفي أن يكون هناك قوانين وسياسات ومحامون وقضاة فعالون دون تغيير في القيم المجتمعية. ولا يمكن أن يسود القانون أو أن تكون هناك مؤسسات ديمقراطية مستقرة ودائمة في مجتمع غير مستدير أو متلاحم ولا يحمي فرص الناس في التنمية والرفاه. ولهذا السبب، أنشأت هندوراس اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التي تشمل المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية

معينة. وينطبق ذلك أولاً وقبل كل شيء على الحق في الحياة، والذي تستدعي حمايته وضع الدول لمعايير أمنية دنيا.

٨٦ - وأردف يقول إن قضية مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات أو العفو عنهم هي أحد أكثر العناصر إثارة للجدل في عملية بناء السلام. ولذلك فقد كان من الأمور المحيرة أن يتناول التقرير مسألة الأداء السليم للأمانة العامة في فترة واحدة فقط. وبالنظر إلى تركيز التقرير الواضح على المساءلة، ينبغي تقييم سيادة القانون داخل الأمم المتحدة نفسها بشكل دقيق. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، هناك تناقض واضح بين الحياد المعلن للآلية وموضوعيتها وبين مهمة جمع الأدلة بغية تقديم أشخاص بعينهم إلى العدالة. والافتقار إلى الآليات المؤسسية والإجرائية التي تتمتع بها عادة الهيئات القضائية الدولية لضمان الإنصاف والضمانات القانونية الأساسية للأطراف في المحكمة، فضلاً عن عدم مساءلة أعضاء الآلية، هي أمور تثير الريبة فيما يتعلق بإسهامها في كفالة سيادة القانون.

٨٧ - واسترسل قائلاً إن بيلاروس تحت الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون إلى مواصلة حوارها وتنسيق أعماله مع جميع الدول الأعضاء بصفة منتظمة وعلى نحو شفاف وشامل. وهي ترحب بجميع الجهود الرامية إلى استعادة الثقة والتفاعل البناء بين خبراء الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

٨٨ - وفيما يتعلق بالمواضيع الفرعية المقترحة للمناقشة في اللجنة السادسة، والتي يمكن إدراج بعضها في القرار السنوي للمناقشة في الدورة الرابعة والسبعين، قال إن وفده يرى أن تعزيز سيادة القانون هو أحد عناصر الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فمن غير المؤكد أنه يستحق مناقشة منفصلة.

٨٩ - وقال إن بيلاروس توافق على أن المعاهدات الدولية تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي للعلاقات الدولية. ويجب النظر في احتياجات الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات لتمكينها من المشاركة في عمليات المعاهدات المتعددة الأطراف في جميع مراحلها، بما في ذلك مرحلة الصياغة. وينبغي لوحدة سيادة القانون أن تضع سبل التنظيم المنهجي لتلك المعلومات، وذلك مثلاً بوضع استبيان أو تهيئة موارد على شبكة الإنترنت للدول المهتمة.

ومبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول وسلامتها الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلي. ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار، كمسألة عملية، أن فرادى الدول وشعوبها هي الوحيدة التي تمتلك القدرة على ضمان حقوق الإنسان والحفاظ على سيادة القانون وحماية الديمقراطية، ولا يمكن أن يملى عليها أفراد أو جماعات خارجية الإجراءات التي ينبغي لها اتخاذها في هذا الصدد.

٩٨ - وأضاف قائلاً إن التسوية السلمية للمنازعات بين الدول جزء لا يتجزأ من سيادة القانون، وهي تجري فيما بين الدول لا بين الدول وتنظيمات إجرامية مثل عصابات الاتجار بالمخدرات. ويمثل إعلان مانيلا لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لعام ١٩٨٢ التعبير الرسمي للواجب الجماعي لجميع الدول المتمثل في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية في الساحة الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٩٩ - وتابع قائلاً إن الأمين العام قد أحاط في تقريره علماً باعترام الفلبين الانسحاب من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو قرار يستند إلى موقف البلد المبدئي المناهض لأي تسييس لحقوق الإنسان. وتواصل أجهزة ووكالات البلد المستقلة والتي تعمل بكفاءة ممارسة الولاية القضائية فيما يتعلق بالقضايا الناشئة عن جهودها لحماية شعبها. وعلى الرغم من أن عجلات العدالة في الفلبين تدور ببطء، كما هو الحال في جميع الديمقراطيات، إلا إنها تعمل. وقال إن حكومة بلده لا يمكنها بالتالي أن تقدم أي ضمانات للناقدين من أصحاب النوايا الحسنة بأنها سوف تحتزل العدالة لإرضائهم، إذ من شأن ذلك أن يقوض سيادة القانون. وعلى الرغم من انسحابها من نظام روما الأساسي، تؤكد الفلبين مجددا التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية، بعد اعتمادها تشريعات وطنية لهذا الغرض.

١٠٠ - واسترسل في كلامه فقال إن الفلبين ملتزمة بقوة بالصك الدولي الملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فيما يتعلق بمسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ومشروع اتفاقية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) بشأن اتفاقات التسوية الدولية المبنية من الوساطة، والعمل الذي تقوم به المحكمة الدولية لقانون البحار، ولجان التحكيم والتوفيق فيما يتعلق بالمسائل البحرية. وأعرب عن تقدير وفده لعمل الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، مشيراً إلى أنه يلاحظ مع ذلك أن بعض الوكالات تضطلع بمشاريع تتعارض مع مشاريع أخرى، وأن تلك

والشركاء في مجال التعاون الدولي من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطبيق عناصر سيادة القانون لتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٩٤ - السيد سكينر - كيلي أريناليس (غواتيمالا): قال إن وفد بلده يؤيد دعوة الأمين العام الدول الأعضاء إلى إجراء في حوار صريح ومفتوح بشأن فعالية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، لا سيما بشأن السبل التي يمكن بها تعزيز فعالية تلك المساعدة واستدامتها واتساقها عبر الركائز الثلاث للمنظمة. وأضاف أن بلده يوافق على أنه يتعين على المنظمة أن تبذل المزيد من الجهد لدعم تنفيذ عناصر سيادة القانون الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن سيادة القانون لها تأثير واضح في عدة ميادين مثل القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، ودعم المساواة بين الجنسين، وحماية البيئة، وإنشاء مؤسسات قوية ومنصفة وشاملة للجميع، وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب.

٩٥ - وأضاف قائلاً إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على تعزيز سيادة القانون عن طريق كفالة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء. وهي تسلّم بأهمية وجود نظام قضائي حر ومستقل وفعال يمكن للجميع اللجوء إليه دون تمييز. وكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء تعني توعية الناس بحقوقهم وبآليات كفالة احترام هذه الحقوق. وإضافةً إلى ذلك، يجب أن يُقام العدل في الوقت المناسب، وأن تُنفذ الأحكام، ويجب أن يتسم النظام القضائي بسرعة الاستجابة والكفاءة.

٩٦ - ومضى يقول إن اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا قد أنشئت بالاشتراك مع الأمم المتحدة من أجل المساعدة على تعزيز مؤسسات البلد ووضع حد للإفلات من العقاب. وفي حين سجلت اللجنة بعض النجاحات، فقد سجلت كذلك بعض الانتهاكات المفرطة لحقوق الإنسان. وبوصفها دولة ذات سيادة، قررت غواتيمالا عدم تقديم طلب لتمديد ولاية اللجنة لفترة سادسة. فقد كان بحوزة اللجنة الوقت الكافي للاضطلاع بولايتها بعد مضي أكثر من عقد من الزمن. وقال إن حكومة بلده طلبت أيضاً إلى الأمين العام تعزيز نقل القدرات إلى مؤسسات العدالة في غواتيمالا، على النحو المنصوص عليه في الولاية.

٩٧ - السيد لوكسين الابن (الفلبين): قال إن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية هي اهتمامات مستقلة ولكن يعزز كل منها الآخر. وتتوقف تلك الاهتمامات الثلاثة على احترام

حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي هذا الصدد، أجرى مجلس حقوق الإنسان في ٧ أيار/مايو ٢٠١٨ الاستعراض الدوري الشامل الثالث لبوركينا فاسو، حيث أثنى المجتمع الدولي بالإجماع على جهود بلده في مجال حقوق الإنسان.

١٠٥ - السيد غافورزاي (أفغانستان): قال إن سيادة القانون ما فتئت تمثل الهدف الرئيسي في جهود بلده لبناء الدولة منذ عام ٢٠٠١. وجميع مساعيه الرامية إلى تحقيق السلام وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وبناء مؤسسات دولة قابلة للاستمرار وتعزيز الحكم الرشيد ترتبط ارتباطاً مباشراً ببناء مجتمع يركز على سيادة القانون. وقد قامت الأمم المتحدة بدور حيوي في حشد الدعم لتنعم أفغانستان بالاستقرار والازدهار.

١٠٦ - وعلى الرغم من استمرار مشاكل الإرهاب وانعدام الأمن، بلغت أفغانستان نقطة تحول في هدفها المتمثل بأن تصبح دولة تعتمد على نفسها. وفي السنوات الأخيرة، أوفت حكومة بلده بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان عام ٢٠١٤ لزيادة توطيد مؤسسات الدولة وتعزيز ثقة السكان وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون بوصفها عناصر حاسمة للاستقرار الطويل الأمد. وواصلت أفغانستان إحراز تقدم نحو تنفيذ برنامج إصلاح شامل على نطاق المؤسسات الوطنية والوكالات الحكومية من أجل تعزيز الكفاءة والمساءلة والشفافية. وتوفر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي استُكمِلت عام ٢٠١٦، الإطار الرئيسي لجهودها في ميدان الحكم الرشيد.

١٠٧ - واسترسل يقول إن أفغانستان حققت خلال العامين الماضيين تقدماً مطرداً عن طريق تمكين القيادة الوطنية وتحسين الشفافية في القطاع الأمني، والتعيين على أساس الجدارة في قطاع الخدمة المدنية، وزيادة التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الفساد، ومكافحة غسل الأموال. وقد أعلنت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية امتثال أفغانستان للمعايير الدولية بفضل الإصلاح الشامل لقوانينها المالية. وفيما يتعلق بحماية حقوق المرأة وتمكينها، أنشئت محاكم خاصة في جميع أنحاء البلد لتوفير الأمن والعدالة للنساء الأفغانيات، كما أنشئت وحدات خاصة داخل مكاتب المدعين العامين في ما يزيد على نصف المحافظات لحماية المرأة.

١٠٨ - وقال مستطرداً إن مؤتمر جنيف بشأن أفغانستان المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ سيمثل انطلاقة مرحلة جديدة في تعاون البلد مع المجتمع الدولي. وسوف يقر المؤتمر مجموعة جديدة من النواتج المتوخاة في طائفة واسعة من المجالات بموجب إطار جنيف

الوكالات كثيراً ما تكون غير مدركة بالمرّة للمبادرات التي تقوم بها الوكالات الأخرى، وهي قليلاً ما تراعي الأولويات الوطنية للدول الأعضاء. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تتخذ زمام المبادرة بتوجيه من الدول الأعضاء، وبناء على طلبها.

١٠١ - السيد تياري (بوركينا فاسو): قال على الرغم من أن سيادة القانون هي في المقام الأول مفهوم نظري، فقد أصبحت الآن موضوعاً سياسياً، لأنها أصبحت تعتبر السمة الرئيسية للنظم الديمقراطية. وقال إن حكومته لا تزال مقتنعة بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم أو استقرار سياسي إلا إذا قبلت الدول ومواطنوها بسيادة القانون. فتعزيز سيادة القانون واحترامها هما ضمانتا تحقق السلام والتقدم في العالم.

١٠٢ - وأضاف قائلاً إن بوركينا فاسو ترحب بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في أفريقيا لتعزيز الهياكل القضائية والأمنية، والحد من العنف المسلح، وكفالة قدرة الفئات الضعيفة على الاحتكام إلى العدالة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة ومبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية. واعتبر أنه لا يوجد نموذج وحيد للنهوض بسيادة القانون؛ وأي عمل يهدف إلى تحقيق هذه الغاية يجب أن يستند إلى حلول محلية. وزيادة الاعتماد على المؤسسات التقليدية غير الرسمية، ولا سيما في أفريقيا، يمكن أن يقدم مساهمة أساسية في الحفاظ على وحدة واستقرار الدول الأفريقية.

١٠٣ - وأوضح أن قرار مواطني بوركينا فاسو ببناء دولة تحترم الحقوق الفردية والمعايير الديمقراطية يتجلى في تعزيز الإطار القضائي للبلد من أجل التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وفي تدعيم الإطار القانوني المحلي. فعقب مشاورات واسعة النطاق مع شعب بوركينا فاسو، يجري وضع دستور جديد يعكس الظروف الاجتماعية والسياسية المتغيرة في البلد، وسوف يجري التصويت عليه في استفتاء عام ٢٠١٩. وقد أجرت بوركينا فاسو إصلاحاً شاملاً للقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الأحوال الشخصية والأسرة. وتمت زيادة مخصصات الميزانية لصندوق المعونة القانونية لتعزيز سبل لاحتكام إلى العدالة بالنسبة للفقراء. وتواصل الحكومة تنظيم التدريب لأفراد قوات الدفاع والأمن في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما شرعت في مبادرات لتوعية الشباب بقضايا المسؤولية المدنية والمواطنة.

١٠٤ - وأكد على التزام بوركينا فاسو بالامتثال للصكوك القانونية الدولية التي هي طرف فيها، وبالتعاون مع آليات حماية

١١٣ - واسترسلت في كلامها فقالت إن اعتماد إعلان باماكو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ برعاية المنظمة الدولية للفرانكوفونية قد أعاد تأكيد التزام الأعضاء في تلك المنظمة، بما في ذلك السنغال، بالمبادئ الأساسية للديمقراطية عن طريق توطيد سيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة وشفافة، وتعزيز ثقافة الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. والسنغال طرف أيضا في مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المتعلقة بالحكم الرشيد ومكافحة الفساد والاعتناء غير المشروع، مما يساعد على تعزيز النظام القانوني في البلد.

١١٤ - السيدة بيتش (صربيا): قالت إن وفد بلدها يؤيد أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وعمل الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، شريطة أن تتم وفقا لمبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

١١٥ - وأضافت قائلة إن سيادة القانون أمر أساسي للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على الصعيد الوطني، وهذا هو سبب التزام صربيا بشكل كامل بتعزيز مجتمعها الديمقراطي على أساس احترام سيادة القانون. وبموجب دستورها، أدرجت صربيا قواعد القانون الدولي المقبولة عموما والمعاهدات والاتفاقات الدولية التي هي طرف فيها في نظامها القانوني المحلي ويجري تطبيقها في إطاره، يتمتع جميع المواطنين بالمساواة وبالحق في الحماية القانونية المتكافئة ودون تمييز.

١١٦ - وأردفت تقول إن صربيا طرف في العديد من المعاهدات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتتعاون بصورة نشطة مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والحريات الأساسية وتعزيز سيادة القانون وإضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع. وكبلد مرشح للانضمام للاتحاد الأوروبي، تعهدت صربيا بإجراء إصلاح شامل لإطارها التشريعي، مع التركيز بشكل خاص على سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وتعزيز القدرات المؤسسية وحرية وسائل الإعلام. ويتم استعراض تنفيذ خطط العمل التي تصاغ كجزء من عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كل أربعة أشهر، وتقدم تقارير منتظمة إلى المفوضية الأوروبية. وقد تم اعتماد استراتيجية للإصلاح القضائي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، وتم إعداد خطة عمل وتعديلات دستورية لضمان استقلال السلطة القضائية. وفي عام ٢٠١٦، تم اعتماد استراتيجية وطنية لمحكمة مرتكبي جرائم الحرب لتهيئة الظروف

للمساءلة المتبادلة. وستشمل النواتج معايير مرجعية محددة زمنيا في مجالات الأمن والاستقرار السياسي والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والأمن المادي. ولا يزال تعزيز المؤسسات الديمقراطية لدعم الإرادة السياسية وتطلعات الشعب الأفغاني يمثل الأولوية الأساسية والفورية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعقد الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩.

١٠٩ - وقال إن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أثرا على سيادة القانون على مختلف الصعد. وأعرب عن أمل وفده في أن تؤدي إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق خطة إصلاح المنظمة إلى تسريع التقدم المحرز من جانب جميع الدول، ولا سيما البلدان التي تمر بنزاعات أو بمرحلة ما بعد النزاع، من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال أفغانستان ملتزمة التزاما راسخا بمواصلة إقامة علاقاتها وفقا للمعايير والمبادئ العالمية التي تنص على نظام علمي مستقر.

١١٠ - السيدة غاي (السنغال): قالت إن بلدها يؤكد من جديد التزامه بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وقيام نظام دولي على سيادة القانون هو شرط مسبق لإيجاد عالم أكثر عدلا وإنصافاً وكفالة علاقات سلمية بين الدول وتسوية المنازعات بينها بالوسائل السلمية؛ ومن شأن تعزيز سيادة القانون أن يسهم أيضا في توطيد الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي لسيادة القانون أن تصبح أداة رئيسية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتعزيز حماية حقوق الإنسان عالمياً.

١١١ - وواصلت قائلة إن وفد بلدها يعرب عن تقديره للأمين العام لما قدمه من دعم إلى الدول الأعضاء خلال السنة الماضية في مجال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وأكدت من جديد دعمه لبرنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وهو تؤيد تماما تقرير الأمين العام، لأن سيادة القانون لا تزال أحد الشواغل الرئيسية للسلطات العامة والجمعيات والمواطنين في بلدها.

١١٢ - وأضافت تقول إن حكومة بلدها دشنت خطة عمل من أجل توسيع نطاق اللجوء إلى المحاكم وتحسين نوعيتها وكفاءتها، وحماية حقوق الأطفال وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أدى تنفيذ الخطة إلى إنشاء محاكم للمجتمعات المحلية، وفتح مكاتب للمساعدة القانونية ومركز لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد، وإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الغش والفساد.

وقال إن وفد بلده يرى أن تلك الأسس المتحلية في مبادئ سيادة الدول والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية تمثل أسس النظام الدولي.

١٢٢ - أضاف قائلاً إن للأمم المتحدة دوراً هاماً تؤديه في تدوين وإعداد وتعزيز إطار دولي للقواعد والمبادئ التي تغطي عملياً جميع أنشطة المجتمع الدولي، كما هو الحال بالنسبة للمحاكم والهيئات القضائية الدولية، والقيمة المضافة لاجتهادها القضائي في توضيح بعض المسائل الملحة وإثراء القانون الدولي. وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وإدارتها، فإن مجلس الأمن وعمليات حفظ السلام هما أيضاً أساسيان في الحفاظ على النظام الدولي، الذي يمثل الهيئة التنظيمية الدائمة للمجتمع الدولي. والنظام الداخلي لإقامة العدل في الأمم المتحدة هو أيضاً أحد أوجه سيادة القانون الأساسية بالنسبة للمنظمة وموظفيها. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بجهود الأمم المتحدة لتعميم القانون الدولي على الوجه الأمثل، ولترشيح الدعم الذي تقدمه المنظمة لبناء القدرات الوطنية من خلال برامج ومبادرات هيئاتها ووكالاتها المتخصصة.

١٢٣ - وعلى الصعيد الوطني، يحرز المغرب تقدماً من خلال تبني عدد من برامج الإصلاح الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وفي عام ٢٠١٨، شرع في إصلاحات هيكلية في هذا الصدد، بما في ذلك وضع أطر قانونية جنائية جديدة، وتنقيح النظام الأساسي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وتعزيز حقوق المرأة. وحولت الهيئة التشريعية المغربية اهتمامها نحو النهوض بوضع المرأة، وتطبيق مبدأ الإنصاف، وإنشاء سلطة لتعزيز المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز، واعتماد خطة حكومية جديدة للمساواة وإطلاق سياسة وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. وإصلاح النظام القضائي مدرج أيضاً في جدول الأعمال الوطني من أجل تعزيز الشفافية وسيادة القانون، وضمان استقلال المحاكم وحماية الحريات المدنية، وتطوير القدرات المؤسسية للنظام القضائي، وتحديث إقامة العدل وتحسينه.

١٢٤ - وقال ختاماً إن المغرب، إذ يعي أن سيادة القانون أمر أساسي من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، شرع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، واتخذ تدابير أخرى ترمي إلى صياغة أولوياته الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما أنه من أول البلدان التي تجري الاستعراض الوطني الطوعي للتدابير التي اعتمدها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥:١٣.

من أجل تحقيق المزيد من الفعالية في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب.

١١٧ - ومضت في كلامها تقول إن سيادة القانون أمر بالغ الأهمية في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، ولها دور بالغ الأهمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وذكرت أن صربيا ساعدت في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وهي تؤيد بقوة مواصلة تعزيز القدرات المؤسسية للمحكمة وأنشطتها لتمكينها من الاضطلاع بولايتها المتمثلة في مقاضاة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية ومعاقبتهم. وعبرت عن رأي مفاده أن على جميع الدول والمنظمات الدولية أن تتعاون تعاوناً كاملاً وغير مشروط مع المحكمة، وأن تساعد على تحقيق قبول علمي لنظام روما الأساسي. وتؤيد صربيا بقوة عمل محكمة العدل الدولية، التي تؤدي دوراً لا غنى عنه في التسوية السلمية للمنازعات الدولية.

١١٨ - السيدة زابينوغلو أوزكان (تركيا): قالت إن سيادة القانون هي أساس أي مجتمع سلمي ومستقر ومزدهر. واحترام سيادة القانون والقانون الدولي أمر أساسي من أجل التعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول. ويؤدي الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، إلى جانب وحدة سيادة القانون، دوراً رئيسياً في التنسيق والاتساق بين مختلف أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. وقالت إن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تعزيز نظام دولي قائم على القواعد. وفي هذا الصدد، قدمت لجنة القانون الدولي إسهامات كبيرة في تطوير وتدوين القانون الدولي.

١١٩ - غير أن وفد بلدها يشجع الأمانة العامة على مواصلة تعزيز الروابط بين سيادة القانون والركائز الثلاث للأمم المتحدة. ومبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون والمساءلة مكونات بالغة الأهمية في بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، تؤيد تركيا بقوة تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

١٢٠ - وتؤكد تركيا مجدداً التزامها الراسخ بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، واستعدادها للمشاركة في تبادل أفضل الممارسات ذات الصلة.

١٢١ - السيد العسري (المغرب): قال إن بلده ظل دائماً ملتزماً بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، اللذين كلاهما يعزز التعايش بين الدول على أسس السلام والتسامح والمدنية. وبالتالي، فمن الغني عن القول أن التوازن السياسي الوطني والاستقرار والأمن الدوليين أمور توفر الأسس اللازمة للتطبيق الكامل لسيادة القانون.